التقرير الختامي للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
للعام 2017

اقتراح القوانين والأنظمة والتعليمات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

- صدور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017/ العدد (5464) في الجريدة الرسمية بتاريخ 2017/6/1 ولقد دخل القانون حيز النفاذ بتاريخ 2017/8/29. ويعتبر القانون عصرياً ومتطوراً ومتوائماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المصادق عليها من المملكة، ويحقق التحول من النهج الرعائي إلى النهج الحقوقي القائم على المساواة وتكافؤ الفرص لتحقيق الدمج الكامل في كافة المجالات.
- إعداد مسودة نظام إعفاءات مركبات الأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة الصادر بمقتضى أحكام الفقرة (ج) من المادة (46) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة ورفعه للجهات المعنية للسير في الإجراءات التشريعية.

اعداد التقارير الرسمية والدورية المتعلقة بالإتفاقية الدولية وحقوق الإنسان ومتابعة الملاحظات الختامية والتوصيات للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

- صدور الملاحظات والتوصيات الختامية للمملكة الأردنية الهاشمية من قبل اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأمم المتحدة بعد مناقشة تقرير المملكة الأولي حول أوضاع حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن ووضعها على موقع اللجنة. ولقد قام المجلس الأعلى بإصدار الملاحظات الختامية بالطرق الميسرة بلغة الإشارة وطريقة برايل وتوزيعها على الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة والخبراء خلال اللقاءات التي تم عقدها في أقاليم المملكة للتوعية بقانون حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة رقم 2017/20، وصدور تعميم من رئاسة الوزراء إلى الجهات المعنية بخصوص متابعة تلك الملاحظات والتوصيات بالتنسيق مع المجلس.
- إعداد تقارير دورية لمكتب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان في رئاسة الوزراء حول الإنجازات المتعلقة بما تم انجازه من بنود الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان، ومتابعة توصيات تقارير المركز الوطني لحقوق الإنسان حول أوضاع حقوق الانسان في المملكة والإستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان (UPR).

التدابير التي تم اتخاذها لتنفيذ بنود قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 2017/20:

قام المجلس بتنفيذ العديد من الأنشطة للبدء بتنفيذ بنود قانون حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة خلال العام 2017 على عدة مستويات:

<u>على مستوى المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:</u>

- صدور الإرادة الملكية السامية بالموافقة على (نظام معدل لنظام التنظيم الإداري للمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين لسنة 2017) بتاريخ 2017/12/7 ونشره في الجريدة الرسمية بتاريخ 2017/12/17.
- صدور موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ 2017/12/20 بالاستناد لأحكام المادة (11) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم 2017/20 بتعيين التالية أسماؤهم في مجلس أمناء المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لمدة (4) سنوات:

أولا:- ممثلو الأشخاص ذوي الإعاقة: السيد شامان المجالي، السيد آدم العمري، الدكتور محمد حسني أبو ملحم، الدكتور صالح الشرفات، السيدة أسمى مساعدة، السيدة أسمى إبراهيم، السيدة آسيا ياغي، السيدة هديل أبو صوفه، السيدة أميرة الجمل.

ثانيا:- ممثلو أسر الأشخاص ذوي الإعاقة: السيد علي حيدر مراد، السيد هنا نبيه الشوارب، والسيدة لمى الصيداوي.

ثالثا:- ممثلو ذوي الخبرة في مجال الإعاقة: عطوفة السيد باسل ابراهيم الطراونة، الدكتور زهير زكريا، الدكتور يوسف القريوتي، الدكتور إحسان السريع، السيدة وداد عقروق، السيدة رنا واصف شعبان، والدكتورة أمل نحاس.

- تحليل بنود قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 لتحديد أولويات التنفيذ خلال العام 2018.
- تشكيل سبعة فرق عمل من كوارد المجلس لغايات التحضير لتنفيذ بنود القانون حيث شملت مجالات التعليم الدامج، والتشخيص، والعيش المستقل، البطاقة التعريفية، التشريعات، دور منظمات المجتمع المدني، والتأهيل المجتمعي.
- إعداد أوراق سياسات في مجالات التعليم الدامج والعيش المستقل.
- إعداد مسودة تعليمات لجنة تكافؤ الفرص.

<u>على المستوى الوطني قام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بـ:</u>

- نقل ملفات شراء الخدمات للطلبة ذوي الاعاقة الى الجهات التنفيذية المسؤولة انسجاما مع قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة رقم 2017/20 وعلى النحو التالي:

  - نقل ملف شراء خدمات تعليمية للطلبة ذوي الاعاقة الملتحقين في مؤسسات التربية الخاصة الى وزارة التنمية الاجتماعية مع المخصصات المالية المرصودة لها من خلال توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التنمية الاجتماعية بتاريخ 2017/4/20 حيث بلغ عدد الطلبة المستفيدين (1077) طالب/طالبة وبقيمة اجمالية (678.510) دينار.
  - نقل ملف شراء خدمات تعليمية للطلبة ذوي الاعاقة الملتحقين في المدارس الدامجة الى وزارة التربية والتعليم مع المخصصات المالية من خلال توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ 2017/12/6 مع وزارة التربية والتعليم حيث بلغ عدد الطلبة المستفيدين (478) طالب/طالبة وبقيمة اجمالية (301.000) دينار.

- توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التربية والتعليم بتاريخ 2017/12/6 هدفت إلى توفير التسهيلات البيئية والترتيبات والأشكال الميسرة اللازمة لعملية دمج الطلبة ذوي الإعاقة من خلال تأهيل ثلاث مدارس ريادية دامجة في الاقاليم الثلاث وتعيين مستشار فني لغايات تقديم المشورة لاعداد الخطة الوطنية الشاملة لدمج الاشخاص ذوي الاعاقة في المؤسسات التعليمية انسجاما مع المادة (18) من قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة رقم 2017/20. وتأتي اهمية هذه المذكرة بسبب تدني نسبة الطلبة ذوي الاعاقة الملتحقين بالبرامج التعليمية من إجمالي عدد الأطفال ذوي الإعاقة والتي لا تتجاوز (21) بالمئة من إجمالي الأطفال ذوي الإعاقة ممن هم في سن التعليم حسب التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015 حيث بلغت القيمة الاجمالية المترتبة على تنفيذ بنود المذكرة (243.000) دينار.
- توقيع مذكرة تفاهم مع امانة عمان تتعلق بمشروع الباص السريع وتوفير التهيئة البيئية في محطات الباص السريع وتزويد مهندسي المشروع بالملاحظات المعنية بتوفير التهيأة البيئية للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية والبصرية على أن يقوم المجلس بتوفير خبير لمتابعة إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة للباص السريع.
- توقيع مذكرة تفاهم مع معهد الدراسات المصرفية بتاريخ 2017/6/8 انسجاماً مع المادة (43) من بنود القانون وتعليمات البنك المركزي رقم 2016/66 ليتولى المعهد تنفيذ الدورات التربيبية المتعلقة بمتطلبات

وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات المصرفية على ان يقوم المجلس بتقديم الدعم الفني اللازم لاعداد الحقائب التدريبية وترشيح مدربين عند الحاجة.

- توقيع مذكرة تفاهم مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية بتاريخ 2017/12/13 بهدف بناء نظام لإدارة الجودة والمخاطر وتدريب وتأهيل فريق من المقيمين على المعايير التي يصدرها المجلس وفق أحكام القانون وبما ينسجم مع مهام المجلس الواردة في المادة (8) من القانون.
- توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة الصحة ومجلس اعتماد المؤسسات الصحية بتاريخ 2017/12/13 بهدف وضع معايير وطنية لتشخيص الاعاقة تمهيداً لإصدار البطاقة التعريفية التي تخول الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول الى العديد من الخدمات المتخصصة وكذلك تمهيداً لإصدار بطاقة التأمين الصحي الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً لأحكام المادة (16) والمادة (24) من القانون.
- تنفيذ دراسة واقع برامج الصحة الإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة والتي تهدف إلى مسح الوضع الراهن في المملكة الأردنية الهاشمية فيما يتعلق بخدمات الصحة الإنجابية للأشخاص ذوي الإعاقة وتحليل الفجوة بين ماهو متوفر في المراكز المختلفة من خدمات ووجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة في مدى توفرها وملاءمتها لاحتياجاتهم والتي تساعد المجلس الأعلى لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة ووزارة الصحة في وضع السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحسين وتطوير الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وضمان وصولها الكامل لهم ولأسرهم، بالإضافة إلى زيادة وعي الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم عن صحتهم الإنجابية انسجاما مع احكام المادة (8) والمادة (23) من القانون.
- التشبيك مع منظمة لومس في المملكة المتحدة والمختصة ببرامج تفكيك الايواء تمهيداً للشراكة مع منظمة لومس وفق ما نص عليه البند (ج) من المادة (27) من قانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة لتنفيذ برنامج لتفكيك الايواء في المملكة الاردنية الهاشمية. حيث تم تنفيذ زيارات تيادلية وعلى النحو التالي:

- زيارة وفد من المملكة الاردنية الهاشمية الى المملكة المتحدة في الفترة 1-2017/8/4 من قبل ممثلين عن المجلس الاعلى لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة ووزارة التنمية الاجتماعية ومشاركتهم في التدريب المتعلق بتفكيك المؤسسات الايوائية.
- زيارة الوفد البريطاني من منظمة لومس للمملكة خلال الفترة 2017/12/16 - 2017/12/20 حيث تضمنت تنفيذ عدد من الزيارات الميدانية لمجموعة من المراكز الايوائية وحضور جلسة عصف ذهني حول منظومة العيش المستقل بمشاركة اعضاء اللجنة المشكلة في وزارة التنمية

الاجتماعية لتفكيك الايواء وايجاد بدائل له حول مفهوم التخطيط وتنفيذ تفكيك الإيواء بالإضافة إلى تدريب مصغر حول عملية تصميم خدمات بدائل الإيواء.

- تشكيل لجنة مشتركة مع وزارة العدل ضمن الأطر التنسيقية المكلف بها المجلس استنادا لاحكام المادة (31) لغايات الإستعانة بخبراء معتمدين في تيسير سبل التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة في نظام العدالة.
- تدريب مجموعة من كوادر وزارة العدل، ووزارة التنمية الاجتماعية في أقاليم المملكة الثلاث على قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والخروج بآليات مقترحة لتطبيق محاور قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الرئيسية (الصحة، العمل، التعليم، بدائل الإيواء والعيش المستقل، إمكانية الوصول، التشخيص والبطاقة التعريفية) وتضمينها من قبل المجلس والشركاء في استراتيجياتهم وخططهم المستقبلية.
- عقد ثلاث لقاءات في أقاليم المملكة لتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم والجمعيات العاملة في مجال الإعاقة والخبراء بقانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة 2017/20 وعقد ورشة تعريفية بالقانون لأكاديمية الأمير الحسين للحماية المدنية.
- تشكيل لجنة مشتركة من المجلس الأعلى وهيئة تنشيط السياحة لوضع خطة حول تنفيذ مواد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 المعنية بهيئة تنشيط السياحة.
- تنفيذ عدة ورش عمل حول متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات المصرفية انسجاماً مع المادة (43) من بنود القانون وتعليمات البنك المركزي رقم 2016/66 والمتعلقة بتسهيل وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للخدمات المصرفية حيث تم تدريب مجموعة من (160) موظف/موظفة من البنك الاسلامي الأردني بواقع ثمانية ورش تدريبية وتدريب (50) موظف/موظفة من بنك عودة بواقع ورشتين تدريبيتين.
- استمرار التشبيك مع بلدية برشلونة من خلال السفارة الاسبانية في المملكة الاردنية الهاشمية استكمالاً للجهود التنسيقية للمجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين وأمانة عمان الكبرى والتي بدأت في العام 2016 بهدف تبادل الخبرات الفنية والإطلاع على التجارب الإسبانية في المشاريع الحضرية في برشلونة وذلك انسجاماً مع المادة (32) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحديد اطار عمل لإستكمال المرحلة الثانية من مشروع الحي النموذجي في منطقة جبل الحسين. ولقد تم تنفيذ زيارات تبادلية في اطار هذا التشبيك وعلى النحو التالي:
  - زيارة وفد إسباني من بلدية برشلونة المملكة الاردنية الهاشمية في الفترة 2017/4/24 ولغاية 2017/4/26.

- زيارة وفد من المملكة الاردنية الهاشمية يضم في عضويته ممثلين عن المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة وأمانة عمان الى بلدية برشلونة في الفترة من 27-2017/11/30.

- التشبيك مع شبكة قادرون لأصحاب الأعمال والإعاقة في المملكة العربية السعودية ورغبة الشبكة في الامتداد في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك انسجاما مع احكام المادة (25) من القانون. حيث تم تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير مرعد بن رعد رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة عقد جلسة حوارية في غرفة صناعة عمان بتاريخ 2017/11/15 بعنوان "دور أصحاب الأعمال في تمكين ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة" بالتعاون والشراكة مع غرفتي صناعة وتجارة عمان وشبكة قادرون لأصحاب الأعمال والإعاقة في المملكة العربية السعودية. حيث حضر الجلسة الحوارية معالي وزير العمل وعطوفة أمين عام وزارة الصناعة والتجارة مندوباً عن معالي وزير الصناعة والتجارة ورئيس غرفة صناعة عمان وشركات وقطاعات أعمال كبرى وممثلين عن الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم. وهدفت الجلسة إلى تعزيز حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل ودور التشريعات والأنظمة الحكومية لدعمهم ودور شبكة أصحاب الأعمال في توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وعرض لأفضل الممارسات للشركات في تمكين وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

- لاحقاً لزيارة جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين لمنطقة المشارع لتلمس احتياجات اهالي المنطقة بتاريخ 2017/10/8 وبناء على تكليف الديوان الملكي العامر تم تنفيذ مسح لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم لمنطقة المشارع. حيث قام المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وخلال شهر تشرين الأول من العام 2017 بمسح ميداني لمنطقة المشارع في الشونة الشمالية حيث شمل المسح (504) اسرة. وهدف المجلس من عملية المسح الى تحديد أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة والوقوف على أبرز احتياجاتهم وأسرهم القاطنين في نفس المنطقة. وقد تم تزويد الديوان الملكي العامر ووزارة التنمية الاجتماعية بتقرير المسح وأسماء الأسر التي تم زيارتها. ويأتي تنفيذ المسح انسجاما مع مهام المجلس التي وردت في المادة (8) من القانون.

التنسيق والتعاون الدولي والوطني:

- المشاركة في الإجتماع الذي تم عقده من قبل المفوضية السامية لحقوق الانسان في شهر تشرين الأول 2017 في جينيف وذلك ضمن مشروع "سد الثغرات" والذي يهدف الى مراجعة وثيقة مؤشرات إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع إطار عملي يدمج مابين إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة والمرتبطة بأجندة 2030.

- المشاركة في مؤتمر الـ "Zero Project" والذي عقد في 2017/2/21 ولغاية 2017/2/26 تحت عنوان "عمل الاشخاص ذوي الاعاقة والتعليم المهني والتدريب" حيث تم تبادل المعلومات والخبرات والتشبيك مع العديد من المنظمات الدولية وممثلي مؤسسات المجتمع المدني الدولية التي حضرت المؤتمر.
- تضمين أولويات وبرامج المجلس في البرامج التنموية الدولية وبرنامج سيادة القانون من خلال عقد العديد من الإجتماعات مع الهيئات والسفارات والوكالات التالية: بعثة الإتحاد الأوروبي في الأردن، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، الوكالة البريطانية للتنمية الدولية (UKAID)، السفارة الأمريكية، السفارة البريطانية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA)، السفارة السويدية، السفارة السويسرية، الوكالة السويسرية للتنمية (SDC)، مؤسسة الملكة رانيا ومدرسة الـ (King's Academy).

- التشبيك والتواصل المستمر مع الجهات المانحة والمنظمات الدولية بخصوص أولويات عمل المجلس:

أ. David Banes Access and the Inter-Islamic Network للتباحث حول الدراسة المتعلقة بـ (ICT Access) والأخذ بملاحظات المجلس الأعلى حول الدراسة.

ب. المشروع الأروبي – الدعم الفني لبرنامج مهارات العمل والإندماج الإجتماعي في الأردن والمتعلق في دعم مهارات العمل والإندماج ضمن برامج التأهيل المهني لغايات تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة والمنفذ مع وزارة التنمية الاجتماعية.

مشروع خط الطوارئ للصم (114) / المرحلةالثالثة

قام المجلس وبالشراكة مع مديرية الأمن العام بإطلاق خط الطوارىء للأشخاص الصم بتاريخ 2014/9/25 بهدف حماية الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية في أوقات الطوارىء من خلال تدريب الكوادر العاملة في مركز القيادة والسيطرة على التواصل المتقدم بلغة الإشارة وتطوير الأنظمة العاملة في مركز القيادة والسيطرة وبدعم من شركة الإتصالات زين بما يتيح إمكانية إجراء مكالمات فيديو عند الطوارىء من قبل الأشخاص الصم. ولقد هدفت المرحلة الثالثة من المشروع إلى تطوير خدمات الطوارىء للأشخاص الصم من خلال خط الطوارىء 114 الذي يتيح للأشخاص الصم عمل مكالمات فيديو مع مركز القيادة

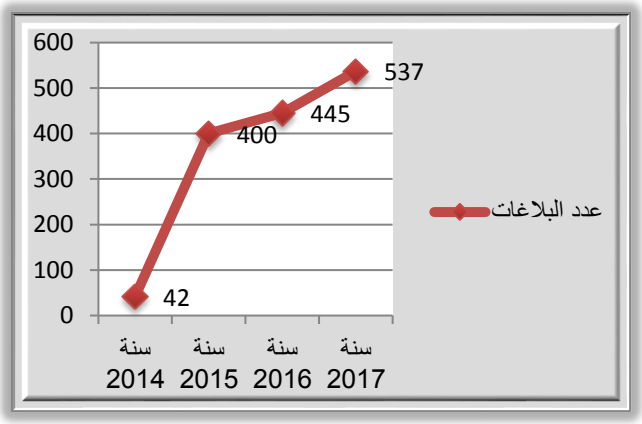

والسيطرة وفق المعايير العالمية وإشراك بقية شركات الإتصال العاملة في الأردن في تقديم الخدمة، حيث بلغ عدد البلاغات خلال الفترة 2014-2017 (1.424) بلاغ مقسمة على النحو التالي:

- 42 بلاغ في عام 2004
- 400 بلاغ في عام 2015
- 445 بلاغ في عام 2016
- 537 بلاغ في عام 2017.

وتم تقسيم أنواع البلاغات في العام 2017على النحو التالي:

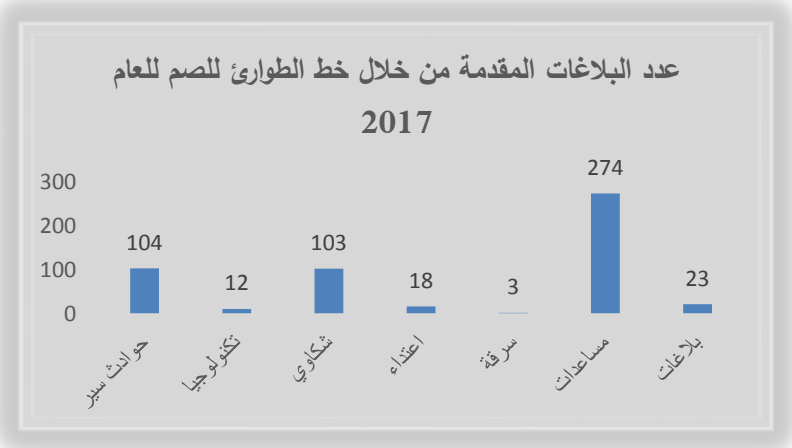

- حوادث سير: (104) بلاغ.
- تكنولوجيا/الانترنت(الابتزاز والتهديد):(12) بلاغ.
- شكاوي: (103) بلاغ.
- اعتداء: (18) بلاغ.
- سرقة: (3) بلاغات.
- مساعدات: (274) بلاغ.
- بلاغات: (23) بلاغ.

وتم خلال هذه المرحلة طرح عطاء من قبل مديرية الأمن العام لتحديث الأنظمة التقنية بما يتوائم مع أنظمة التشغيل العاملة في شركات الإتصال لضمان إشراكها في تقديم الخدمة وتحسين جودة المكالمات وتحديد الموقع الجغرافي للمتصل وعقد برنامجين تدريبيين يضم أربع مستويات لتأهيل الكوادر العاملة في مركز القيادة والسيطرة على التواصل المتقدم بلغة الإشارة علماً بأن عدد المحطات العاملة في خط الطوارئ للصم (4) محطات وعدد العاملين على الخط (12) مرتب/مرتبة.

برنامج التسهيلات البيئية وامكانية الوصول:

- تقديم الدعم الفني لمكتبة شومان حول الترتيبات التيسرية المطلوب توفيرها في المكتبة لجعل المكتبة دامجة للاشخاص ذوي الاعاقة على مستوى توفر الترتيبات التيسيرية وامكانية الوصول والاستخدام لمرافق المكتبة وتم رفع التوصيات للمكتبة لتنفيذها على ارض الواقع.
- تقديم الملاحظات المعنية بالتسهيلات البيئية للأشخاص ذوي الإعاقة في مركز التأهيل المجتمعي في مخيم غزة بجرش ومركز الأونروا والعمل على تهيأة المراكز للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تقديم الدعم الفني لمراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل وتقديم تقرير حول مدى توفر الترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة والتي سيتم تنفيذها من المنحة المقدمة من المنظمة الفنلندية.

تعزيز الشراكة مع المؤسسات والشركات الخاصة ضمن برنامج المسؤولية المجتمعية:

- إضافة بند تفعيل مشاركة الأشخاص من ذوي الإعاقات (الحركية والسمعية والبصرية) ودمجهم بالمجتمع المحلي من خلال إشراكهم بجائزة صلاح الدين الأيوبي للإبداع التي تم إطلاقها من بلدية الكرك الكبرى حيث تم مشاركة (7) من الأشخاص من ذوي الإعاقة بالجائزة وفوز ثلاثة مشاركين من ذوي الإعاقة البصرية بالقصة القصيرة، ومشاركين اثنين من ذوي الإعاقة السمعية بالرسم وتم الإحتفال والإعلان عن المشاركين الفائزين بالجائزة بتاريخ 2017/5/23.
- لفتح محطة أحوال مدنية داخل المجلس الأعلى لإصدار البطاقه الذكية للأشخاص ذوي الإعاقة بالتنسيق مع دائرة الأحوال المدنية.

تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة بالإنتخابات البلدية واللامركزية:

- عضوية المجلس في اللجنة المشتركة مع الهيئة المستقلة للانتخاب للبحث بالخطط التحضيرية للانتخابات اللامركزية والبلدية والتي عقدت بـ 2017/8/15 ، والإتفاق على الخطوات التنفيذية وتزويد الهيئة المستقلة للإنتخاب بالملاحظات التي حالت دون حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على حقهم بالإنتخابات السابقة وتزويدهم بأسماء مقترحة للمراكز المستقبلية للإنتخابات ومهيأة بيئياً لاستقبال الأشخاص ذوي الإعاقة.

الإعفاءات الجمركية للأشخاص ذوي الإعاقة:

- ضمن جهود المجلس لأتمتة الخدمات المقدمة للاشخاص ذوي الاعاقة فقد عمل المجلس وبالشراكة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ودائرة الجمارك العامة ووزارة التنمية الاجتماعية على ائتمتة خدمة طلب الاعفاءات الجمركية للاشخاص ذوي الاعاقة، وتم إصدار النظام الإلكتروني الجديد للخدمة بتاريخ 2016/3/1، حيث بلغ عدد البطاقات التي تم إصدارها من المجلس خلال سنة 2017 (2486) بطاقة، والبطاقات التي تم تجديدها (3594)، وعدد

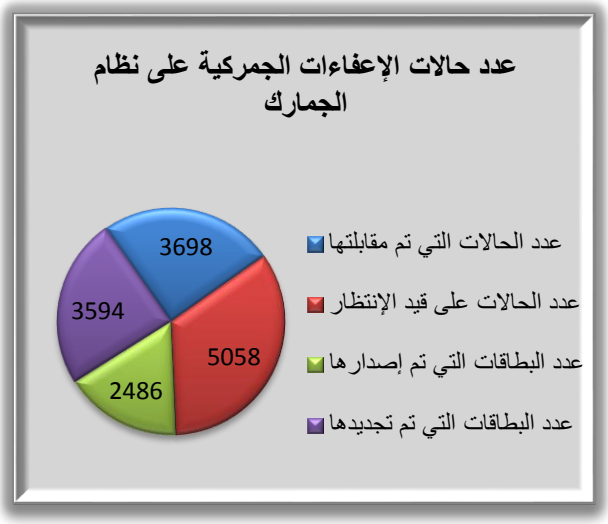

الحالات على قيد الإنتظار (5058) حالة، وبلغ عدد الحالات التي تم مقابلتها (3698)، حيث بلغ عدد الحالات المتقدمة للإعفاءات الجمركية منذ البدء بالعمل بالإعفاءات الجمركية في المجلس الأعلى بتاريخ 2013/8/1 ولغاية 2017/12/31 (25285) حالة.

الرصد والمتابعة

رصد واقع الأشخاص ذوي الإعاقة:

يهدف البرنامج لرصد واقع الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال:

- متابعة القضايا المتعلقة بالإعاقة والتي يتم طرحها عبر وسائل الإعلام المختلفة من خلال الناطق الإعلامي للمجلس وضابط الإعلام.
- رصد الملاحظات الواردة للمجلس من الأشخاص ذوي الاعاقة ومنظماتهم واسرهم ومن كافة افراد المجتمع والمتعلقة بانتهاك حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة والتي تصل للمجلس عبر مواقع التواصل الاجتماعي ونظام الشكاوي الحكومية وديوان المظالم وعبر الهاتف والإستدعاءات التي ترد الى ديوان المجلس ومكاتب الارتباط، ولقد تم رصد (45) ملاحظة (25 ذكور، و22 إناث) للفترة 2017/1/1 ولغاية 2017/4/30، حيث بلغ عدد الملاحظات التي تم رصدها على النحو التالي: الإعفاء الجمركي (17)، التشغيل (5)، التعليم (10)، المعينات الطبية (3)، دعم مادي (3)، لغة إشارة (1)، المشاركة بنشاطات المجلس (2)، اقترحات (2)، تدريب (2).

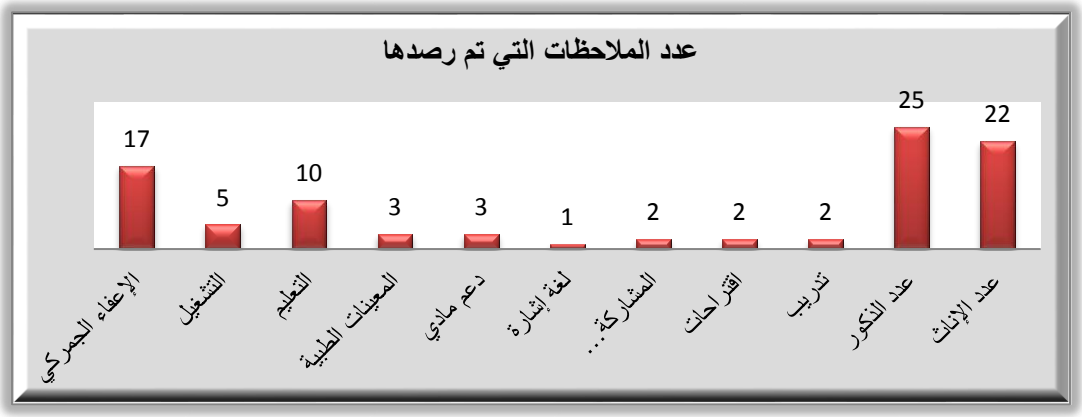

التوعية والإعلام:

إيمانا من المجلس بأهمية دور الإعلام ووسائل التواصل الإجتماعي في توعية المجتمع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتسليط الضوء على أبرز التحديات والإنجازات للأشخاص ذوي الإعاقة، فقد قام المجلس بـ:

- تطوير محتوى لمواقع التواصل الإجتماعي، وكان على النحو التالي:

- تطوير ونشر (344) منشور على مواقع التواصل الإجتماعي، وكان المحتوى موزع بين بوسترات وشهادات وإنفوغرافك وأفلام وتغطيات إخبارية.
- تبني استراتيجية جديدة من حيث المحتوى والمضمون مبنية على النهج الحقوقي لمواقع التواصل الإجتماعي والتي ساهمت في رفع عدد المعجبين بصفحات المجلس، وزيادة عدد التفاعل بشكل ملحوظ.

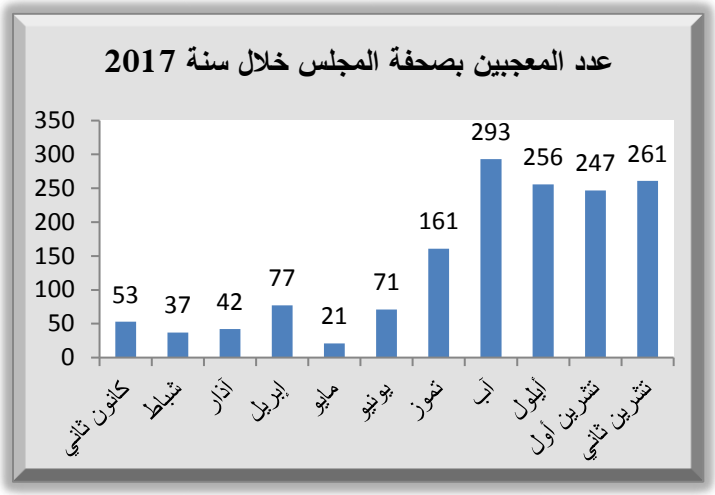

- متابعة مواقع التواصل الاجتماعي للمجلس (الفيس بوك وتويتر واليوتيوب) وتغذيتها بالمستجدات والاخبار.
- إطلاق حملة توعوية حول القانون الجديد، وتضمنت الآتي:
  - تنظيم مؤتمر صحفي للترويج للقانون الجديد بحضور (13) صحفي من صحف وتلفزيونات وراديوهات ومواقع اخبارية.
  - إطلاق حملة عبر صفحات التواصل الاجتماعي للتوعية بمواد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017.
  - تنظيم عدد من اللقاءات الإذاعية وأكثر من (10) لقاءات تلفزيونية.
  - تنظيم جلسات حوارية توعوية في أقاليم المملكة الثلاث بمشاركة (230) مشارك ومشاركة حيث تم خلالها تقديم عروض حول قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، كما تم تقسيم المشاركين إلى عدة مجموعات للخروج بتوصيات حول عدد من المحاور وهي: العمل والصحة والتعليم والعيش المستقل وبدائل الإيواء وإمكانية الوصول والوصول إلى القضاء والتشخيص والعنف.
  - بث الجلسات التوعوية مباشرة على صفحات التواصل الإجتماعي الأمر الذي كان له أثر كبير على زيادة التفاعل.
- تطوير نشرة إخبارية شهرية داخلية لموظفي المجلس، وتحتوي على أهم إنجازات المديريات المختلفة.

- تطوير (8) أفلام توعوية تناولت التوعية بقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، وإمكانية الوصول في الأماكن السياحية، وخط الطوارئ (114) للأشخاص الصم.
- تغطية (50) نشاط عن أحداث وأخبار المجلس حيث بلغت عدد التغطيات الإخبارية (194) على النحو التالي:مواقع التواصل الإجتماعي (50)، المحطات التلفزيونية (22)، المواقع الإلكترونية (50)، الصحف المحلية (50)، الإذاعات المحلية (22).

<u>رفع الكفاءة وبناء القدرات:</u>

- عمل المجلس على تنفيذ سلسلة من البرامج التدريبية بهدف رفع جودة الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة فاعلية البرامج والخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة حيث بلغت عدد الدورات التدريبية في إقليم الوسط (13) دورات تدريبية بمشاركة (200 ذكور و100 إناث)، وفي إقليم الشمال دورتين تدريبيتين بمشاركة (2 ذكور)،وفي إقليم الجنوب (5) دورات تدريبية بمشاركة (28 ذكور و148 إناث).

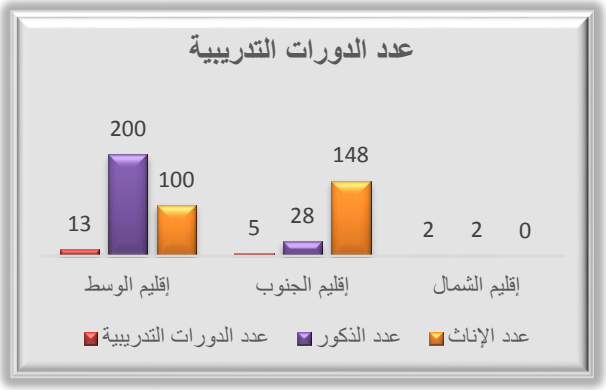

- عقد دورتين تدريبيتين على التواصل بلغة الإشارة في مديرية الأمن العام لـ (21) مشارك، وفي إدارة ترخيص المركبات والسواقين/ ماركا وذلك بهدف تأهيل مجموعة من العاملين في مديرية الأمن العام (إدارة ترخيص السواقين والمركبات) في جميع الأقاليم على التواصل بلغة الإشارة مع الاشخاص الصم نظراً لشمول نظام الاعفاءات/ المركبات للاشخاص الصم وزيادة عدد المراجعين منهم لمراكز إدارة ترخيص السواقين والمركبات.
- عقد (5) دورات تدريبية على التواصل بلغة الإشارة (المستوى الأول والثاني) في مديرية الأمن العام/ إدارة السير المركزية لـ (125) مشارك ومشاركة وذلك ضمن الجهود التنسيقية مع مديرية الامن العام لتهيئة المراكز الامنية في مختلف مناطق المملكة وتدريبهم على التواصل بلغة الاشارة مع الأشخاص الصم.

- رفع الكفاءة في مجال المنهجية الحقوقية واتيكيت التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة والعاملين في الوزارات والمؤسسات الخدمية حيث تم تدريب الكوادر العاملة في وزارة العدل وإدارة الدوريات الخارجية على متطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تنفيذ دورة إنعاشية للمقيمين من المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة ووزارة التنمية الإجتماعية بالتنسيق مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية تم خلالها التركيز على إجراءات عملية التقييم والتوافق على مفاهيم مشتركة وموحدة لدى كافة المقيمين ضمن برنامج معايير اعتماد المؤسسات الصحية.
- بناء قدرات موظفي المجلس: ويهدف البرنامج إلى تطوير قدرات موظفي المجلس في المجالات الفنية والإدارية والاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في مجال الإعاقة والإستفادة منها في تطوير آليات العمل، حيث بلغ عدد البرامج التدريبية التي شارك فيها موظفو المجلس (27) برنامج (24 ذكور و 27 إناث).

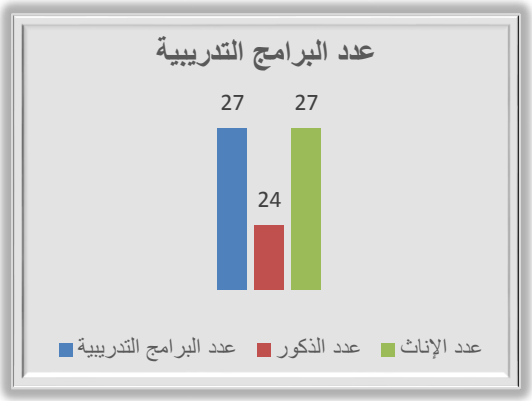

- تنظيم ورشة عمل تدريبية لـ (24) موظف في المجلس الأعلى حول مهارات الاتصال ومهارات التيسير.
- تدريب موظفي قسم الإعلام في المجلس على كتابة الأخبار الصحفية، ومبادئ التصميم الغرافيكي وعمل الأفلام.

المعايير وضبط الجودة:

تطوير وحدة الاعتماد وضبط الجودة في المجلس:

- التعاون مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية للخبرة التي يمتلكها في مجال الإعتماد وذلك لغايات تمكين المجلس من أن يصبح جهة مانحة للاعتماد. حيث تم تشكيل لجنة توجيهية في المجلس الأعلى وإجراء دراسة تحليل ثغرات للمجلس بناءً على معايير الجمعية الدولية للجودة (ISQUA) خلال الفترة من 3/20 ولغاية 2017/3/22 من قِبل فريق مجلس اعتماد المؤسسات الصحية. وكان من نتائج الدرساة وضع خطة اجرائية ودخولها حيز التنفيذ حيث شملت ما يلي: تطوير دليل إداري لمديرية المعايير وضبط الجودة في المجلس الأعلى، وتطوير دليل إدارة المقيمين والتقييم حيث تم مراجعتهم من قبل مجلس اعتماد المؤسسات الصحية، وقامت الخبيرة "جان هيل– مديرة الإعتماد في الإسكوا" بزيارة المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة لمدة أربعة أيام عمل ومراجعة كافة الوثائق المعدة لغايات مؤائمتها مع معايير الجمعية الدولية للجودة.

- استكمال تنفيذ المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لمشروع تعزيز حقوق الفئات المستضعفة في مراكز التنمية الاجتماعية في الأردن مع FHI 360 والذي تم البدء فيه في عام 2014 حيث تم تنفيذ زيارات لمؤسسات التربية الخاصة المتقدمة للحصول على اعتماد المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لهم كمراكز معتمدة وفق المعايير الوطنية لخدمات الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية واضطرابات طيف التوحد الصادرة عام 2016 وبالتعاون مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية. وتأتي هذه الزيارات استكمالاً للمرحلة الأولى من المشروع التي استهدفت عشرين مركزاً موزعة على جميع مناطق المملكة والتي تم فيها تحديد خمسة مراكز فقط لنيل الإعتماد بحسب سياسات الإعتماد في مجلس اعتماد المؤسسات الصحة. وسيتم منح المراكز التي حققت المعايير شهادة اعتماد من المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تحليل واقع مؤسسات التربية الخاصة ومدى التزامها بمعايير الاعتماد الصادرة عن المجلس:

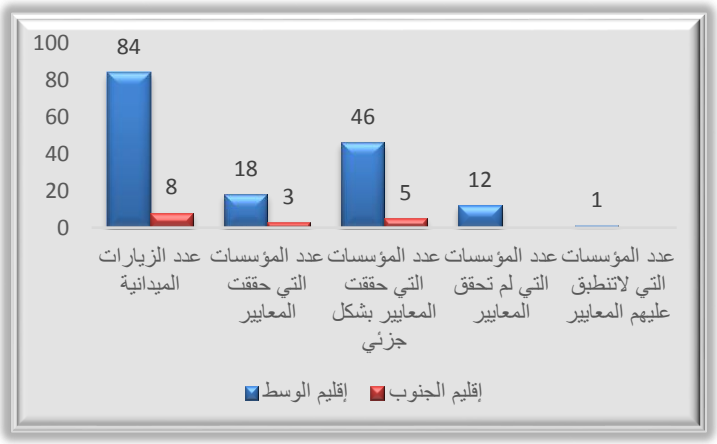

- سعى المجلس منذ انشائه الى رفع جودة الخدمات والبرامج المقدمة للاشخاص ذوي الاعاقة بموجب المهام المناطة بالمجلس. وتم خلال الاعوام السابقة إصدار سلسلة من معايير جودة الخدمات والبرامج الخاصة بالإعاقة والتدريب عليها ومتابعة تطبيقها. وانعكس أثر ذلك على زيادة إلتزام مؤسسات التربية الخاصة برفع جودة الخدمات بما يتوافق مع معايير الاعتماد الصادرة عن المجلس، حيث تم تقييم مؤسسات التربية الخاصة على معايير الاعتماد العام والخاص وكانت النتائج على النحو التالي: عدد الزيارات الميدانية في إقليم الوسط (84)، عدد المؤسسات التي حققت المعايير (18)، عدد المؤسسات التي حققت المعايير بشكل جزئي (46)، عدد المؤسسات التي لم تحقق المعايير (12)، عدد المؤسسات التي لاتنطبق عليهم المعايير (1)، وعدد الزيارات في إقليم الجنوب (8) زيارات، عدد المؤسسات التي حققت المعايير (3)، عدد المؤسسات التي لم تحقق المعايير (5).

<u>برامج الدعم المباشر لتمكين ودمج الاشخاص ذوي الاعاقة:</u>

- دعم الأشخاص ذوي الإعاقة بالمعينات (الحركية، السمعية، البصرية والمستلزمات الطبية): سعى المجلس منذ تأسيسه لدعم الاشخاص ذوي الاعاقة بالمعينات والمستلزمات المساندة ولحين توفير تلك المعينات من قبل الجهات المعنية بهدف تمكينهم من بلوغ أقصى قدر من الإستقلالية والمحافظة عليها وإشراكهم ومشاركتهم بشكل تام في جميع نواحي الحياة حيث بلغ عددالمعينات الحركية: إقليم الوسط (92)، إقليم الشمال (29)، إقليم الجنوب (164) والمعينات السمعية: إقليم الوسط (114)، إقليم الشمال (25)، إقليم الجنوب (26) والمعينات البصرية: إقليم الوسط (1) وعدد الذكور: إقليم الوسط (121)، إقليم الشمال (25)، إقليم الجنوب (89) وعدد الإناث: إقليم الوسط (86)، إقليم الشمال (28)، إقليم الجنوب (101) علماً بأنه تم ايقاف تقديم الخدمة انسجاماً مع مهام المجلس الواردة في القانون.

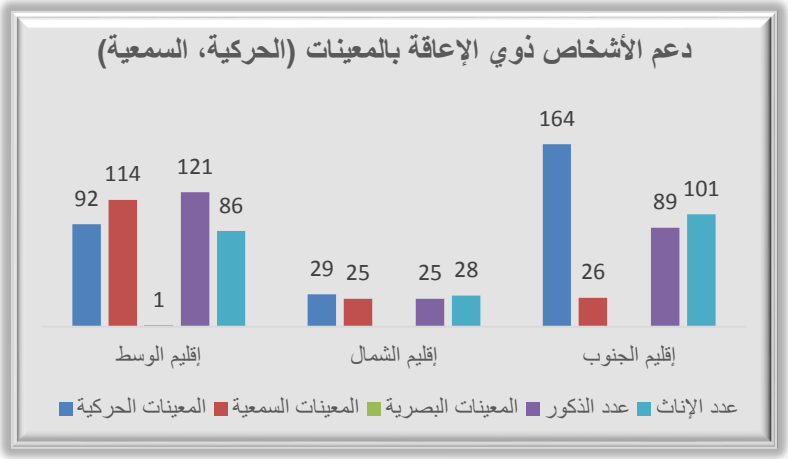

- صرف أجهزة الحاسوب المحمول للطلبة ذوي الإعاقة البصرية الشديدة وكف البصر التام الملتحقين في الجامعات ممن هم على قوائم الانتظار من الأعوام السابقة والبالغ عددهم (36) جهاز.
- تأهيل وتدريب الأطفال ذوي الإعاقة بالعلاج النطقي اللغوي: استجابة إلى الحاجة الملحة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة لدعم جلسات تقويم النطق واللغة للاطفال ذوي الإعاقة بسبب أهميتها في تعزيز قدرتهم على التواصل وأثرها فيتمتع الأطفال ذوي الإعاقة بالحق في التعبير عن آرائهم على أساس المساواة مع غيرهم من الأطفال، تبنى المجلس مشروع دعم جلسات العلاج النطقي للأطفال ذوي الإعاقة، حيث تم دعم (59) شخص لدى إقليم الوسط، وشخص واحد في إقليم الجنوب.

- برنامج شراء خدمات تعليمية ودعم بدل مواصلات والدعم الفردي للطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الدامجة ومؤسسات التربية الخاصةحيث يتم استكمال البرنامج وصولاً لنقل ملفات دعم التعليم لوزارة التربية والتعليم حسب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017: هدف البرنامج إلى تعزيز حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في الحصول على الخدمات التعليمية والتأهيلية بما يساهم في تنمية قدراتهم وتدريبهم وتأهيلهم حسب احتياجاتهم للوصول بهم للمشاركة الفاعلة في المجتمع ودمجهم في المدارس وعدم استبعادهم من النظام التعليمي العام على أساس الإعاقة وزيادة عدد الطلبة الملتحقين في المدارس الدامجة، حيث بلغ عدد الطلبة الذين استفادوا من دعم المواصلات خلال الفترة 2017/5/1 – 2017/8/31 في إقليم الوسط: (50) ذكور، (16) إناث وفي إقليم الشمال: (18) ذكور، (11) إناث. ولقد تم ايقاف تقديم الخدمة انسجامًا مع مهام المجلس التي وردت في القانون.

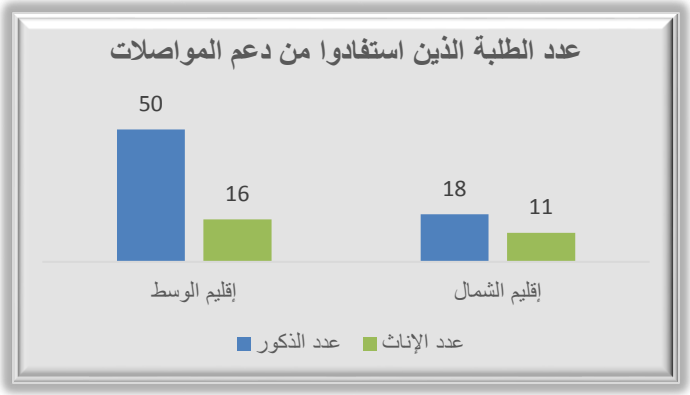

- بلغ عدد الطلبة ذوي الإعاقة المدعومين فردياً في مؤسسات التربية الخاصة والمدارس الدامجة خلال الفترة 2017/5/1 – 2017/8/31 في إقليم الوسط: (136) ذكور، (96) إناث وإقليم الشمال: (66) ذكور، (42) إناث.

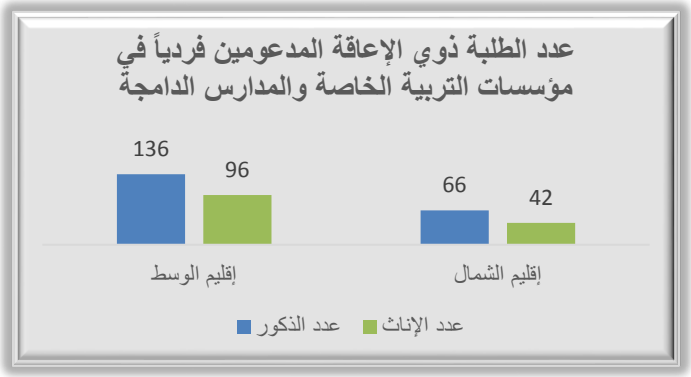

- تمديد العمل باتفاقيات مؤسسات التربية الخاصة التي تقع ضمن اختصاص وزارة التربية والتعليم حتى 2017/6/30، ونقل الملف لوزارة التربية والتعليم حيث بلغ عدد المؤسسات (25) مؤسسة (إقليم الوسط 15 مؤسسة، وإقليم الشمال 10 مؤسسات)، وبلغ عدد الحالات (470) حالة (إقليم الوسط 365 حالة، وإقليم الشمال 105 حالة).
- تم ايقاف تقديم الخدمة من قبل المجلس وتحويل ملفات الدعم والمخصصات المالية الى وزارتي التربية والتعليم ووزارة التنمية الاجتماعية حسب الاختصاص بموجب مذكرات تفاهم.

برنامج دعم الطلبة ذوي الاعاقة في مؤسسات التعليم العالي:

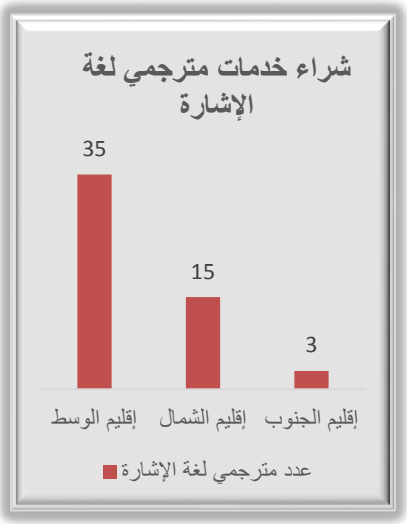

- برنامج شراء خدمات مترجمي لغة الإشارة للطلبة الصم في الجامعات الرسمية والخاصة وكليات المجتمع: وهدف البرنامج إلى تعزيز حق الطلبة الصم في الإلتحاق في الجامعات وتقليل الفجوة في التحاقهم في التخصصات التي يرغبون بها بسبب عدم توفر مترجمين للغة الإشارة في الجامعات أو قلة عددهم وضمان حصولهم على الترجمة الفاعلة حيث بلغ عدد شراء خدمات مترجمي لغة الإشارة في إقليم الوسط (35)، وفي إقليم الشمال (15)، وفي إقليم الجنوب (3).
- المشاركة بورقة عمل حول "محور التعليم العالي والبحث العلمي للطلبة من ذوي الإعاقات بالجامعات الحكومية الأردنية بالمؤتمر السادس والثلاثين للمنظمة العربية للمسؤولين عن القبول والتسجيل في الجامعات بالدول العربية والذي تقيمه جامعة مؤته بالفتره الواقعة مابين 23-2017/4/27.

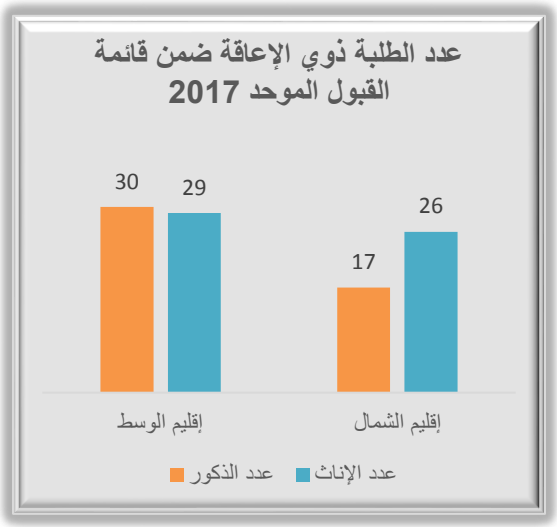

- برنامج قائمة القبول الموحد للطلبة ذوي الاعاقة في مؤسسات التعليم العالي: ويتيح البرنامج للطلبة ذوي الاعاقة التنافس فيما بينهم على مقاعد تم تخصيصها لهم وفق اسس يضعها المجلس بالتنسيق مع مديرية القبول الموحد في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ويتم منحهم خصم بنسبة 90% من الرسوم الجامعية في الجامعات التي يتم قبولهم بها، حيث بلغ عدد الطلبة ذوي الإعاقة ضمن القبول الموحد 2017 (102) طالب وطالبة، في إقليم الوسط: (30) ذكور، (29) إناث، وإقليم الشمال: (17) ذكور، (26) إناث.

مشروع تطوير آليات وأنظمة العمل في المجلس:

تشغيل وتطوير وتعديل قواعد بيانات وأنظمة التشغيل وتقديم الدعم الفني

- تعديل الأنظمة بناءً على التطورات الجديدة واتفاقية وزارة التنمية الإجتماعية.
- تطوير آلية الربط اللحظي مع دائرة الأحوال المدنية من خلال نظام الربط البيني الحكومي.
- تطوير نظام لمتابعة تنفيذ الدورات التدريبية في المجلس الأعلى.

- تطوير البرمجية الخاصة بالزيارات الوصفية لنظام المعايير.
- الانتهاء من رصد المواقع الجغرافية للمراكز والمؤسسات بالتعاون مع المركز الجغرافي الملكي.
- العمل على تعديل أنظمة خدمات الدعم وإضافة نظام الدعم الفردي.
- تطوير النسخة الأولية من الخارطة الإلكترونية التي تحدد مواقع مؤسسات التربية الخاصة.
- تطوير خدمة الإنترنت بالمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تركيب خط إنترنت مخصص عبر شبكة الألياف الضوئية.
- تنفيذ تقييم النظام الإلكتروني والمعدات الخاصة به بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- البدء بتطوير نظام الأرشفة الإلكترونية لملفات موظفي المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- البدء بتنفيذ نظام المعايير الجديد حسب معايير هيئة إعتماد المؤسسات الصحية.
- تطوير نظام لقاعدة البيانات الدورات التدريبية وإدخال كافة أسماء المشاركين في الدورات التدريبية على النظام.